

الآليات القانونية لتطوير الاستثمارات السياحية في الجزائر *Legal Mechanisms for the Development of Tourism Investments in Algeria*

طاهير عبد الناصر *

مركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية، بجاية (الجزائر)

abdennacer.tahir@crtaa.dz

تاريخ إرسال المقال: 15-07-2025 تاريخ قبول المقال: 25-04-2026 تاريخ نشر المقال: 06-06-2026

الملخص:

يتناول هذا البحث مسألة التنظيم القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر، مرتكزا على تحليل الإطار التشريعي الذي يحكم هذا القطاع الحيوي، لاسيما في ظل سعي الدولة لتتنوع اقتصادها وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات، خاصة القوانين الأساسية المتعلقة بالتنمية، والاستثمار، والسياحة في الجزائر، مثل قانون التوجيه السياحي رقم 03-03 لسنة 2003 وقانون الاستثمار رقم 18-22 لسنة 2018، مع تسليط الضوء على دور الاستثمار السياحي في خلق الثروة ومناصب الشغل، لكن تحقيق أهداف هذا النشاط يصطدم بالعديد من العراقيل والتحديات، مثل البيروقراطية، تعقيد الإجراءات، ونقص التنسيق المؤسسي، ويخلص البحث إلى أن الجزائر تحتاج إلى إصلاحات قانونية وإدارية عميقة لخلق بيئة جاذبة ومحفزة للاستثمار السياحي، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات، تحديث التشريعات، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ الاستثمار؛ الاقتصاد؛ القانون؛ التنظيم؛ التنمية.

Abstract:

This research addresses the issue of the legal regulation of tourism investment in Algeria by analyzing the legislative framework governing this vital sector, especially in light of the state's efforts to diversify its economy and reduce dependence on hydrocarbons. The study focuses on the main laws related to investment, development and tourism in Algeria, such as the Tourism Guidance Law No. 03-03 of 2003 and the Investment Law No. 22-18 of 2018, highlighting the role of tourism investment in wealth creation and job opportunities. However, this faces many obstacles and challenges. The research concludes that despite Algeria's considerable tourism potential, the country needs deep legal and administrative reforms to create an attractive and encouraging environment for tourism investment, through simplifying procedures, updating legislation, and strengthening partnerships between the public and private sectors.

Keywords: Tourism; Investment; Economy; Law; Regulation; Developpement.

1- المقدمة:

يعرف الاقتصاد الجزائري اختلالاً بنيوياً يتمثل في التبعية شبه المطلقة لعائدات قطاع المحروقات، الأمر الذي يجعله عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار في الأسواق النفطية العالمية، فقد كشفت الأزمات التي مرت بها البلاد مدى هشاشة هذا النموذج الاقتصادي القائم على الربيع النفطي، وهو ما دفع بصناع القرار في الدولة إلى تبني توجهات إصلاحية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك من خلال تحفيز الاستثمار في قطاعات بديلة تمتلك الجزائر فيها مؤهلات طبيعية وبشرية معتبرة، وعلى رأسها القطاع السياحي.

سعى المشرع الجزائري إلى إنشاء وضبط إطار قانوني وتنظيمي ملائم لتشجيع الاستثمار السياحي، إدراكاً منه بأهمية هذا القطاع كرافعة اقتصادية قادرة على المساهمة في دعم الناتج المحلي، خلق مناصب شغل، وتحقيق تنمية مستدامة ذات بعد اجتماعي وثقافي، فقد كشفت التجارب الدولية عن نجاحات ملموسة في تحويل السياحة إلى مصدر رئيسي للعملة الصعبة، وأداة لتحسين مؤشرات التنمية.

أقر المؤسس الدستوري الجزائري على حرية الاستثمار، التجارة، والمقاولة في جميع النشاطات المرخصة وفقاً لقوانين الجمهورية¹، بما في ذلك الاستثمار في قطاع السياحة، بحيث أكد على ذلك بموجب القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، وأكد من خلاله بأن الاستثمار السياحي تشمله امتيازات يمكن له المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات العمومية، مثل الاستفادة من نظام القطاعات²، وهذا دليل على توجه المشرع الجزائري لتدعيم نشاط الاستثمار السياحي بصورة غير مسبقة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفهوم القانوني للاستثمار السياحي، مع استعراض خصائصه ومميزاته، وتحليل الإطار التشريعي والتنظيمي الذي أقره المشرع الجزائري بهدف تفعيل هذا القطاع الحيوي، كما سيتم التطرق إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من النشاط الاستثماري، مع تشخيص أبرز المعوقات التي تعرقل نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال.

انطلاقاً من الأفكار السابقة تكون إشكالية البحث على النحو الآتي: ما هي الضوابط القانونية التي أقرها المشرع الجزائري لتنظيم الاستثمار السياحي؟ وإلى أي مدى يمكن لهذا الإطار أن يساهم فعلياً في دعم الاقتصاد الوطني؟

¹. المادة 61 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتضمن التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020، ج ر، عدد 82، صادر في 30 ديسمبر 2020.

². المواد 25 و 26 من القانون رقم 18-22، مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر، عدد 50، صادر في 28 جويلية 2020.

يغلب المنهج الاستقرائي على دراسة موضوع الآليات القانونية لتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل مضمون النصوص القانونية التي أقرها المشرع الجزائري من أجل التوجه نحو الاقتصاد البديل وخلق الثروة، بعيدا عن عائدات المحروقات.

2- الإطار المفاهيمي والقانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

يعتبر الاستثمار السياحي أحد المحركات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لما له من دور بارز في تنويع مصادر الدخل، خلق فرص العمل، وتنشيط القطاعات المرتبطة به، فقد أصبح الاستثمار السياحي في الجزائر يشكل أولوية وطنية تترجمها الجهود المبذولة في سبيل النهوض بالقطاع السياحي، وجعله أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، غير أن فعالية هذا الاستثمار تبقى رهينة بوجود إطار مفاهيمي واضح وبيئة قانونية مستقرة ومحفزة.

1.2. ماهية الاستثمار السياحي

يعد الاستثمار السياحي من المفاهيم الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في ظل التوجه العالمي نحو تنمية القطاع السياحي كرافد اقتصادي حيوي، فهو يمثل توظيفا للموارد المالية والبشرية في مشاريع وخدمات تهدف إلى تطوير البنية التحتية السياحية وتحسين جودة العروض والخدمات السياحية، وتتجلى ماهية هذا النوع من الاستثمار في كونه يجمع بين البعد الاقتصادي والبعد التنموي، من خلال مساهمته في خلق الثروة، توفير مناصب الشغل، وتنشيط العديد من القطاعات المرتبطة بالسياحة.

1.1.2. مفهوم الاستثمار السياحي

يمثل الاستثمار السياحي أحد الأشكال والصور الحديثة للاستثمار، ويُعنى بتوجيه الموارد نحو إنشاء وتطوير مشاريع سياحية تساهم في دعم الاقتصاد وتنمية القطاع السياحي، لذا فإن تحديد مفهومه يشكل خطوة أساسية لتحديد أبعاده وأهدافه.

1.1.1.2. تعريف الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه نشاط اقتصادي يساهم في خلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعبئة الموارد وتوجيهها نحو مشاريع منتجة، ومنه يكتسي الاستثمار السياحي أهمية خاصة باعتباره أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، نظرا لما يوفّره من فرص عمل، وما يحققه من عائدات مالية، وما يدعمه من بنى تحتية، وقد عبّر أحد المختصين الاقتصاديين عن هذه الأهمية بقوله بأن التحول الجوهري

في مسار المجتمعات لا يتحقق بمجرد احترامها للثروة، بل يبدأ عندما تمنح الأولوية للاستثمار المنتج، بما يترتب عليه من تراكم للثروات وتحقيق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية³.

2.1.1.2. تعريف السياحة

تتعدد تعريفات السياحة بحسب الزاوية التي يُنظر إليها؛ فهناك من يركز على بعدها الترفيهي، وآخرون يركزون على دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية، غير أن جميع التعريفات تتفق على أن السياحة تمثل وسيلة للتواصل الثقافي والحضاري بين الشعوب، وتعد أداة تستغلها الدول والحكومات لدعم الاقتصاد الوطني، وقد وردت عدة تعريفات للسياحة باعتبارها انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بطرق قانونية ولمدة مؤقتة بهدف الترفيه، الاسترخاء، وتغيير الروتين اليومي⁴.

تعرف الأكاديمية الدولية للسياحة بأنها كل نشاط بشري يشمل التنقل والأنشطة المرتبطة به بدافع الرغبة في التغيير والانطلاق⁵، كما تُعرف السياحة أيضا بأنها مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنقل الأفراد إلى دول غير دولهم، شرط ألا يكون الهدف منها العمل مقابل أجر داخل الدولة المضيفة⁶.

3.1.1.2. تعريف الاستثمار السياحي

هناك عدة تعريفات مختلفة للاستثمار السياحي، أبرزها تعريف المنظمة العالمية للسياحة، التي تعتبر الاستثمار السياحي نشاطا يهدف إلى بناء رأس المال السياحي الثابت، مثل إنشاء المباني، الفنادق، المنتزهات، المنتجعات، ومراكز الترفيه المستخدمة في السياحة⁷، أما التنمية السياحية، فهي وسيلة مهمة لتنمية المناطق ذات الجذب السياحي اقتصاديا، اجتماعيا، وعمرانيا، خاصة تلك التي تفتقر إلى موارد

³. يحيوي إلهام، بوحديد ليلي، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، مجلة دفاتر

البحوث العلمية، مجلد 03، عدد 02، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تيبازة، الجزائر، جوان 2015، ص 316.

⁴. زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، ط 1، دار الراية، عمان، الأردن، 2008، ص-ص، 15-16.

⁵. عطوي فوزي، السياحة والتشريعات السياحية الفندقية في لبنان والبلاد العربية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004، ص 39.

⁶. عدلي عصمت، الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 17.

⁷. خالفي علي، خير محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 10، عدد 01، 2019، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، جانفي 2019، 317.

اقتصادية أخرى، لكن ذلك مقترن بشرط التخطيط السليم للحفاظ على البيئة ورفع المستوى المعيشي للسكان⁸.

أكدت المنظمة العالمية للسياحة خلال قمة الأرض المنعقدة في العاصمة البرازيلية "ريو دي جانيرو" سنة 1992، أن التنمية والاستثمار السياحي يجب أن تلبي احتياجات السياح مع حماية البيئة السياحية، وتحقيق إدارة مستدامة للموارد الطبيعية، وتوازن بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية⁹.

2.1.2. خصائص الاستثمار السياحي

يتميز نشاط الاستثمار السياحي بعدة خصائص، منها¹⁰:

- المشاريع السياحية غير مرنة، مما يثني المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال المتوسطة عن المخاطرة، على عكس كبار المستثمرين الذين يجرؤون على الاستثمار.
- يرتبط الاستثمار السياحي بتكامل مع قطاعات استثمارية أخرى، حيث يتطلب تقدير مستوى تطورها.
- غالبا ما يحتاج المستثمر إلى فترة طويلة لاسترداد رأس أمواله.
- يعتمد الاستثمار السياحي بشكل كبير على العنصر البشري، وليس على التكنولوجيا المتطورة.

2.2. الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر

يتطلب تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة وجود آليات قانونية واضحة لتطبيق هذه السياسة على أرض الواقع، ففي هذا الشأن أصدرت الجزائر عدة قوانين لدعم الاستثمار السياحي، منها القانون رقم

⁸. محمد فريد عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام، عمان، الأردن، 2016، ص-ص، 24-25.

⁹. خالفي علي، خيري محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مرجع سابق، ص-ص، 317-318.

¹⁰. يحيوي إلهام، بوحديد ليلي، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، مرجع سابق، ص 317.

01-03 الخاص بالتنمية المستدامة للسياحة¹¹، والقانون رقم 02-03 الذي ينظم الاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ¹²، والقانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية¹³.

1.2.2. الاستثمار السياحي في القانون رقم 01-03

تناول القانون رقم 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر جملة من الأهداف الأساسية، أبرزها خلق بيئة قانونية جذابة تشجع على استقطاب الاستثمارات الأجنبية عبر شراكات بين رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وتعزيز قدرة القطاع السياحي على المنافسة في السوق الدولية، كما ركز القانون على تحسين البنية التحتية السياحية كالفنادق ووسائل النقل، واستغلال الموارد الطبيعية والمعالم التاريخية لترقية السياحة¹⁴.

تضمن القانون رقم 01-03 تعريفات دقيقة لمفاهيم وأنواع متعددة من النشاطات السياحية، من بينها: النشاط السياحي، منطقة التوسع السياحي، الموقع السياحي، التنمية المستدامة، التهيئة السياحية، السياحة الثقافية، سياحة الأعمال والمؤتمرات، السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر، السياحة الصحراوية، السياحة الترفيهية والاستجمامية¹⁵.

سعى المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 01-03 إلى ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال عدة أحكام تهدف إلى توفير بيئة مشجعة ومحفزة للمستثمرين، ومن أبرز هذه الأحكام:

- **تهيئة وتسيير مواقع التوسع والمواقع السياحية:** عبر تدابير تحفيزية تدرج ضمن مخطط توجيهي خاص بالتهيئة السياحية، والذي يعكس وجود رؤية استشرافية لدى الجهات المعنية¹⁶.
- **الدعم المالي والجباي:** نص القانون على منح مساعدات مالية وامتيازات ضريبية لتشجيع المستثمرين في القطاع السياحي، بالإضافة إلى تسهيلات إدارية¹⁷.

¹¹. قانون رقم 01-03، مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003.

¹². قانون رقم 02-03، مؤرخ في 17 فيفري 2003، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج ر، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003.

¹³. قانون رقم 03-03، مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج ر، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003.

¹⁴. المادة 02 من القانون رقم 01-03، سابق ذكره.

¹⁵. المادة 03 من القانون رقم 01-03، سابق ذكره.

¹⁶. المادة 12 من القانون رقم 01-03، سابق ذكره.

– إنشاء هيئة متخصصة: وهي: "الوكالة الوطنية لتنمية السياحة"، تتولى مسؤولية تهيئة العقار السياحي اللازم للاستثمار، سواء بالتأجير، البيع، أو الترقية، والعمل على توفير البنية التحتية اللازمة¹⁸.

– الاهتمام بالعنصر البشري: إنشاء مؤسسات تكوينية متخصصة وإدراج برامج دراسية متعلقة بالسياحة في مؤسسات التعليم العالي، إدراكا بأهمية الكفاءات البشرية في تطوير جودة الخدمات السياحية¹⁹.

2.2.2. الاستثمار السياحي في القانون رقم 02-03

تمثل المقومات الطبيعية عنصرا أساسيا في جذب الاستثمار السياحي، ولهذا أولى المشرع الجزائري اهتماما خاصا بالسياحة البحرية، باعتبارها من أبرز الموارد الطبيعية الجاذبة للسياح والمستثمرين على حد سواء، لذا قام بإصدار قانون ينظم هذا النوع من السياحة لتأطيره وتشجيع الاستثمار فيه، بحيث يتجلى حرص المشرع الجزائري على تشجيع الاستثمار في السياحة البحرية من خلال الأهداف التي نص عليها القانون رقم 02-03، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة للشواطئ بما يضمن تلبية حاجات المصطافين من حيث النظافة، الصحة، الأمن، وتحسين جودة خدمات الإقامة، كما شدد القانون على أهمية تنظيم أنشطة التسلية بشكل يتماشى مع طبيعة السياحة الشاطئية²⁰.

يتضح من خلال هذه الأهداف أن القانون يهيئ بيئة مشجعة للاستثمار في السياحة البحرية بهدف تقديم خدمات راقية ومريحة للسياح، كما تضمن القانون تعاريف لمفاهيم مرتبطة بالاستثمار السياحي، مثل "التهيئة السياحية" و"المستغل"، مما يسهم في ضبط المصطلحات وتوضيح الأدوار في هذا المجال²¹.

في إطار تنظيم استغلال الشواطئ، نص القانون رقم 02-03 على اعتماد نظام الامتياز عبر المزايدة المفتوحة، بحيث يُمنح عقد الامتياز لأي شخص طبيعي أو معنوي يُرسى عليه العطاء، شريطة التزامه بدفتر الشروط، وقد منح القانون أولوية استغلال الشاطئ للمؤسسة الفندقية التي يمتد إليها الشاطئ المعني، مع إسناد سلطة تحديد الشواطئ الخاضعة لنظام الامتياز إلى الوالي المختص إقليميا²².

¹⁷. المادة 18 من القانون رقم 01-03، سابق ذكره.

¹⁸. المادة 20 من القانون رقم 01-03، سابق ذكره.

¹⁹. المادة 22 من القانون رقم 01-03، سابق ذكره.

²⁰. المادة 02 من القانون رقم 02-03، سابق ذكره.

²¹. المادة 03 من القانون رقم 02-03، سابق ذكره.

²². المواد من 22 إلى 38 من القانون رقم 02-03، سابق ذكره.

3.2.2. الاستثمار السياحي في القانون رقم 03-03

حدد القانون رقم 03-03 مجموعة من الأهداف الواضحة، وردت على سبيل الحصر في مادته الأولى، والتي تشترك جميعها في هدف أساسي يتمثل في حماية الثروة السياحية ومناطق التوسع السياحي، إضافة إلى حماية كل ما يُعدّ من المقومات السياحية، أيًا كانت طبيعته، ويهدف هذا التوجه إلى الوقاية من كل التجاوزات التي قد تلحق ضررا بالمعالم والمواقع السياحية، سواء بشكل مقصود أو غير مقصود، مباشر أو غير مباشر، أو قد تؤدي إلى إنشاء مشاريع سياحية دون مراعاة البعد البيئي، وهذه الحماية تمثل أساسا لضمان تحقيق التنمية السياحية المستدامة، وهو ما شدد القانون رقم 03-03 على الالتزام به²³.

نصّ القانون رقم 03-03 على مجموعة من المصطلحات المرتبطة بالاستثمار السياحي، مثل منطقة التوسع السياحي، الموقع السياحي، والمنطقة المحمية²⁴، موضحا كيفية تهيئتها وتسييرها وحمايتها²⁵، ومنه يتضح أن المشرع الجزائري يسعى إلى جعل الاستثمار السياحي أداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة²⁶.

يمثل العقار السياحي ركيزة أساسية لنجاح أي مشروع استثماري سياحي، لذا أولى القانون اهتماما خاصا بتنظيمه، من حيث تكوينه وتوفير الآليات القانونية التي تتيح وضعه تحت تصرف المستثمرين²⁷، وفي هذا السياق أسند القانون إلى الهيئة الوطنية لتنمية السياحة مسؤولية اقتناء وتهيئة العقارات السياحية، ومن ثم إعادة بيعها أو تأجيرها للراغبين في الاستثمار²⁸.

3. أهمية الاستثمار السياحي في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي

يمثل الاستثمار السياحي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العديد من الدول، لما له من دور فعال في تنشيط الاقتصاد وخلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية، كما يساهم في تعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي، ويدعم المجتمعات المحلية من خلال تنوع مصادر الدخل وتحفيز الابتكار،

²³. بن عيسى الأمين، الإطار القانوني للاستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الاقتصادي في الجزائر، مجلة القانون

الدولي والتنمية، مجلد 10، عدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جوان 2022، ص 389.

²⁴. المادة 02 من القانون رقم 03-03، سابق ذكره.

²⁵. المواد من 08 إلى 11 من القانون رقم 03-03، سابق ذكره.

²⁶. المادة 14 من القانون رقم 03-03، سابق ذكره.

²⁷. المادة 20 من القانون رقم 03-03، سابق ذكره.

²⁸. المادة 21 من القانون رقم 03-03، سابق ذكره.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التركيز على تنمية القطاع السياحي وتوجيه الاستثمارات نحوه كوسيلة استراتيجية لدفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

1.3. دور الاستثمار السياحي في تحقيق التطور الاقتصادي

يعتبر الاستثمار السياحي من أبرز المحركات التي تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، لما يوفره من فرص حقيقية لتتبع مصادر الدخل وزيادة الإيرادات، كما يسهم في تنشيط القطاعات المرتبطة به كالنقل، الضيافة، والخدمات، مما يعزز من الناتج المحلي الإجمالي، ويقلل من الاعتماد على الموارد التقليدية، ومن خلال تطوير المشاريع السياحية وجذب رؤوس الأموال.

1.1.3. الآثار المباشرة للاستثمار السياحي على الاقتصاد

تترتب عن الاستثمار في قطاع السياحة آثارا متعددة، تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على الأداء الاقتصادي الكلي، فهو يسهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال جذب العملات الأجنبية عبر الإنفاق السياحي الوافد، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تحفيز الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، مما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي العام، كما يعتبر آلية فعالة في خلق فرص العمل، سواء في المشاريع السياحية نفسها أو في القطاعات المرتبطة بها، مما يقلل من معدلات البطالة، ويؤدي ذلك إلى توزيع الدخل وزيادة القدرة الشرائية داخل المجتمع، ومع ذلك فإن التوسع غير المنضبط في السياحة قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية تؤثر على المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات توازنية لضمان استدامة الأثر الإيجابي للاستثمار السياحي.

1.1.1.3. أثر الاستثمار السياحي على ميزان المدفوعات

يعرّف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم توثق فيه جميع المعاملات الاقتصادية بين المقيمين داخل الدولة وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة، ويتكون من جانبين: جانب مدين، يضم المدفوعات التي تخرج من الدولة، وجانب دائن، يتضمن الحقوق والمداخيل التي تحصل عليها من الخارج.²⁹

شهدت السياحة على مستوى العالم تطورا ملحوظا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم التحديات الاقتصادية، مثل الأزمات العالمية وانخفاض أسعار النفط، فقد أصبحت تمثل حوالي 10% من إجمالي التجارة العالمية في السلع والخدمات، ما يدل على أهميتها في الاقتصاد العالمي، وخصوصا في ميزان

²⁹. هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نفود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006، ص 25.

المدفوعات³⁰، بحيث تسهم السياحة في دعم ميزان المدفوعات من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية في المشاريع السياحية، واستغلال الموارد الطبيعية، إضافة إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين مختلف القطاعات استجابة لمتطلبات النشاط السياحي³¹.

2.1.1.3. أثر الاستثمار السياحي على الإنفاق

تتمثل تأثيرات السياحة في إنفاق السياح على مختلف السلع والخدمات مقابل ما يحصلون عليه من خدمات سياحية، ولا يقتصر هذا الإنفاق على الخدمات المباشرة فقط، بل يمتد تأثيره بشكل غير مباشر إلى قطاعات أخرى، فعلى سبيل المثال، تقوم الفنادق بإنفاق مبالغ كبيرة لتجهيز مرافقها بالأثاث والمعدات، والقيام بأعمال الترميم والصيانة، إضافة إلى شراء البضائع والسلع المتنوعة، وبهذا تسهم السياحة في تحفيز حركة الإنفاق في عدة مجالات اقتصادية³².

3.1.1.3. الاستثمار السياحي على التشغيل

أصبحت السياحة من أبرز القطاعات التي تسهم في خلق فرص العمل، ويتجلى ذلك بوضوح في الدول الآسيوية، خصوصا إندونيسيا³³ التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التشغيل، ومع ذلك فإن تحديد العدد الدقيق للوظائف التي يوفرها هذا القطاع يعد أمرا معقدا، نظرا لتداخل السياحة مع قطاعات اقتصادية أخرى، فهناك وظائف مباشرة ناتجة عن النشاط السياحي، وأخرى غير مباشرة تنشأ نتيجة ازدهار هذا النشاط في مجالات مرتبطة³⁴.

³⁰. زيانى غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2000، ص 81.

³¹. قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010، ص 240.

³². دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وأثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، 2014، ص 13.

³³. محمد فريد عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، مرجع سابق، ص 50.

³⁴. قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، مرجع سابق، ص-ص، 234-235.

تُظهر بيانات منظمة السياحة العالمية أن إنشاء سريرين فندقيين يتطلب توفير وظيفة دائمة مباشرة³⁵، كما أن كل وظيفة مباشرة في القطاع السياحي تؤدي إلى خلق ثلاث إلى خمس وظائف غير مباشرة في قطاعات أخرى، وتشير الإحصائيات إلى أن واحدا من بين كل عشرة مناصب شغل على المستوى العالمي يُنسب إلى السياحة³⁶، ما يعني أن نحو 10% من القوى العاملة عالميا تعمل في هذا القطاع³⁷، وقد قدرت منظمة السياحة العالمية عدد الوظائف التي يوفرها القطاع في عام 2012 بحوالي 260 مليون وظيفة في العالم³⁸.

4.1.1.3. أثر الاستثمار السياحي على توزيع الدخل

تسهم السياحة في إعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت الاقتصادي من خلال تنمية المناطق ذات المقومات الطبيعية، مثل الشواطئ والجبال، والتي غالبا ما تكون مهمشة، فتتشتت هذه المناطق اقتصاديا عبر الاستثمارات السياحية، مما يزيد من دخل سكانها، ويعيد التوازن بين المدن والمناطق الريفية، ويساهم في الحد من النزوح الريفي³⁹.

5.1.1.3. أثر الاستثمار السياحي على الأسعار

يؤدي الإقبال السياحي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في المناطق السياحية نتيجة زيادة الطلب مقابل العرض، مما يسبب ارتفاعا في الأسعار⁴⁰، بحيث يكون هذا الارتفاع بمثابة سلاح ذي حدين، إذ يزيد من قيمة المداخل من جهة، لكنه يؤثر سلبا على القدرة الشرائية للأشخاص المقيمين في تلك المناطق السياحية.

³⁵. موهوب صالح، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 53.

³⁶. معراج هوارى، جردات محمد سليمان، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية - حالة الاقتصاد الجزائري -، مجلة الباحث، مجلد 03، عدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2005، ص 22.

³⁷. دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وأثارها على التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 14.

³⁸. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص-ص، 77-78.

³⁹. المرجع نفسه، ص 79.

⁴⁰. المرجع نفسه، ص 87.

2.1.3. الآثار غير المباشرة للاستثمار السياحي على الاقتصاد الوطني

إلى جانب الآثار المباشرة للسياحة على الاقتصاد، توجد آثار غير مباشرة تسهم في تطوير مختلف مجالات الاقتصاد الوطني وتحقيق منافع واسعة له.

1.2.1.3. الأثر المضاعف للسياحة

تساهم السياحة في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى نظرا لطبيعة النشاط السياحي الذي يستوجب توافر الخدمات والسلع والآلات التي تتبع بحكم طبيعتها نشاطات اقتصادية أخرى، وهو ما يسمى بالآثر المضاعف للسياحة⁴¹.

2.2.1.3. أثر السياحة على أسعار بعض السلع

تشير الدراسات التي أعدتها المنظمة العالمية للسياحة إلى أن السياح ينفقون ثلث ميزانياتهم على المنتجات المحلية، مما يؤثر على أسعارها، كما تساهم السياحة بنسبة (07 %) من التجارة العالمية و(09 %) من تجارة الدول النامية، مما يعكس دورها الهام في حركة السلع والخدمات⁴².

3.2.1.3. أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية

يعتبر النشاط السياحي وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، نظرا لأثره غير المباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في إقامة مشاريع متنوعة مثل المراكز الرياضية، المطاعم، وكالات السفر، وسائل النقل، والاستشفاء، إضافة إلى تطوير المناطق السياحية الكبرى⁴³.

4.2.1.3. أثر السياحة في زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي

يعتبر النشاط السياحي وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، نظرا لأثره غير المباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يساهم في إقامة مشاريع متنوعة مثل المراكز الرياضية والمطاعم ووكالات السفر ووسائل النقل والاستشفاء، إضافة إلى تطوير المناطق السياحية الكبرى⁴⁴.

⁴¹. زباني غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة - حالة الجزائر -، ص 79.

⁴². محمد فريد عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، مرجع سابق، ص 51.

⁴³. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 87.

⁴⁴. المرجع نفسه، ص 55.

3.1.2.5. الإعلام عن نهضة البلد

يمثل النشاط السياحي وسيلة فعالة ومجانية لتعريف العالم بشخصية الدولة وحضارتها، إذ يُغني عن الإنفاق الكبير على الإعلام، من خلال التفاعل المباشر بين السياح وما تقدمه الدولة من مقومات ثقافية وحضارية⁴⁵.

3.2. دور الاستثمار السياحي في تحقيق التطور الاجتماعي

يتجلى دور الاستثمار السياحي في تحقيق التطور الاجتماعي من خلال تحليل الآثار القانونية والاجتماعية المترتبة على النشاط السياحي ومتابعة وتقييم مختلف الانعكاسات المترتبة عنه على الأوضاع الاجتماعية داخل الدولة بما يشمل العادات والتقاليد والنظم الثقافية والدينية، وكذا الخصائص العمرانية وسلوكيات الأفراد وأنماط تفاعلهم.

3.1.2. الآثار الإيجابية للاستثمار السياحي على الجانب الاجتماعي

يؤدي الاستثمار في قطاع السياحة إلى تحقيق مجموعة من الآثار الإيجابية التي تمتد لتشمل مجالات متعددة، سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، أو الثقافي، الأمر الذي يعزز من أهمية هذا القطاع كأداة فاعلة في دعم التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على القيم والمصالح العامة.

3.1.1.2. تأثير الاستثمار السياحي على السكان

يسهم تطور النشاط السياحي في منطقة معينة في إحداث تحولات ديموغرافية ملحوظة، من خلال استقطاب اليد العاملة نتيجة لتوافر فرص التشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع حركة الهجرة نحو تلك المناطق السياحية، وينتج عنه ارتفاع ملحوظ في الكثافة السكانية، بما يفرض ضرورة تنظيم هذه الظاهرة ضمن أطر قانونية وإدارية تضمن التوازن بين التنمية السياحية ومتطلبات التخطيط العمراني⁴⁶.

3.1.2.2. تأثير الاستثمار السياحي على التطور الاجتماعي

تعد السياحة وسيلة فعالة لتعزيز التبادل الثقافي، إذ تمكن أفراد المجتمع المضيف من الاطلاع على الأفكار والاهتمامات والموروثات الثقافية التي يحملها السياح الأجانب، وذلك من خلال التفاعل المباشر والتواصل بين الطرفين، بما يسهم في تعزيز مفاهيم التفاهم والتسامح والانفتاح الحضاري، ويطرح في هذا

⁴⁵. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 88.

⁴⁶. المرجع نفسه، ص-ص، 89-90.

السياق دور السياسات القانونية في تنظيم هذا التفاعل بما يحفظ الهوية الثقافية الوطنية ويحمي النظام العام بمختلف أبعاده⁴⁷.

3.1.2.3. تأثير الاستثمار السياحي على العمران

يترتب عن الاستثمار في قطاع السياحة آثارا ملموسة على المجال العمراني، تتمثل أساسا في تحفيز جهود الترميم والحفاظ على المباني ذات الطابع التاريخي والقيمة الثقافية، من مساجد وكنائس وقصور أثرية، بما يندرج ضمن حماية التراث المعماري، كما يسهم هذا الاستثمار في إنشاء بنايات عمرانية جديدة لم تكن موجودة سابقا، مثل المنتجعات الجبلية والمرافق السياحية المتخصصة، وهو ما يستدعي وضع أطر قانونية دقيقة تضمن التوفيق بين متطلبات التنمية السياحية وضرورات الحفاظ على الهوية المعمارية والطابع الجمالي للمدن والمناطق المستهدفة⁴⁸.

2.2.3. الآثار السلبية للاستثمار السياحي على الجانب الاجتماعي

مهما بلغت درجة مردودية النشاط السياحي وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا يخلو من آثار سلبية قد تترتب عنه، وهو ما يستدعي الوقوف عندها وتحليلها بدقة، ويمكن إجمال هذه الآثار السلبية في عدد من الجوانب التي تمس التوازن البيئي، النسيج الاجتماعي والثقافي، والأمن العام، مما يبرز الحاجة إلى تدخل تشريعي وتنظيمي يهدف إلى الحد من تلك الانعكاسات، وضمان استدامة التنمية السياحية في إطار يحترم المعايير القانونية والضوابط الأخلاقية.

1.2.2.3. التحولات الاجتماعية

يقتضي النشاط السياحي تبني سياسات تنموية تهدف إلى تأهيل المناطق السياحية عمرانيا، من خلال إنشاء مشاريع استثمارية كالمجمعات السياحية ومراكز الترفيه، بالاعتماد على أحدث الوسائل والتقنيات المرتبطة بأساليب الحياة المعاصرة، غير أن هذا التحول قد يفضي إلى تغييرات اجتماعية عميقة داخل تلك المناطق، نظرا لاختلاف طبيعة المشاريع السياحية عن الأنماط الحضرية والاجتماعية التقليدية، وكذا تباين المعايير الأخلاقية والثقافية بين السكان الأصليين والزوار أو المقيمين الجدد، الأمر

⁴⁷. بن عيسى الأمين، الإطار القانوني للاستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق،

ص 394.

⁴⁸. المرجع نفسه، ص 395.

الذي يستوجب تأطيرا قانونيا يوازن بين ضرورات التنمية واحترام الخصوصية الاجتماعية والثقافية المحلية⁴⁹.

2.2.2.3. انتشار عوامل الفساد والتدهور الاجتماعي والأخلاقي

نظرا لتدني المستوى المعيشي في بعض الدول التي تعتمد على القطاع السياحي، قد يلجأ بعض الأفراد إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق الكسب، مستغلين في ذلك الإمكانات المالية للسياح، وينجم عن هذا الواقع بروز فئات تروج لمظاهر الانحراف الأخلاقي تحت غطاء أنشطة التسلية والترفيه، مما يطرح تحديات قانونية وأخلاقية تستدعي تدخلا تشريعيا حازما من أجل ضبط الممارسات السياحية وتنظيمها في إطار يحافظ على النظام العام، الآداب العامة، والأخلاق العامة، ويضمن في الوقت ذاته حماية السياح والمجتمعات المضيفة من الانعكاسات السلبية لهذه الظواهر.

3.2.2.3. التصادم الثقافي

يرجع سبب حدوث التصادم الثقافي إلى التباين الجذري والتعارض القيمي بين النظم الثقافية والعادات السائدة في المجتمعات المضيفة، وتلك التي يحملها السياح، لا سيما عندما تصدر عن بعض الزائرين سلوكيات تتم عن نزعة للمغامرة أو الرغبة في اختبار تجارب جديدة قد تتنافى مع القيم المحلية، وقد يؤدي ذلك إلى شعور بالضيق والاستياء لدى السكان الأصليين، وتنامي مشاعر الرفض والحقد تجاه السياحة باعتبارها مصدرا لتهديد التوازن الاجتماعي والأخلاقي، وهو ما يقتضي اعتماد آليات قانونية فعالة لتنظيم العلاقة بين السياح والمجتمعات المستقبلية، بما يضمن احترام القيم المحلية، ويعزز من مقومات التعايش والتفاهم المتبادل⁵⁰.

4. خاتمة:

في ختام هذا البحث حول الآليات القانونية لتطوير الاستثمار السياحي في الجزائر، يتضح أن قطاع السياحة يحتل مكانة استراتيجية ضمن جهود الدولة لتتويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على الريع النفطي، بحيث عرف الاستثمار السياحي تطورات معتبرة، سواء من حيث التشريعات الأساسية كقانون الاستثمار والقوانين الأخرى المرتبطة بالسياحة، أو من خلال المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية، غير أن هذا الإطار -رغم ما يتضمنه من حوافز وضمانات- لا يزال يعاني

⁴⁹. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، مرجع سابق، ص-ص، 91-92.

⁵⁰. بن عيسى الأمين، الإطار القانوني للاستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق،

من عدة ثغرات تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، وعلى رأسها ضعف التنسيق بين الهيئات المكلفة بالتخطيط السياحي، والبيروقراطية الإدارية التي تشكل عائقا كبيرا أمام المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، خاصة في مجال الحصول على العقار السياحي وتراخيص البناء والاستغلال، ومن جهة أخرى يستغل مافيا العقار هذه الثغرات من أجل حيازة واستغلال المناطق السياحية بطرق غير شرعية، كما أن آليات الدعم والتحفيز المالي المقررة بموجب القوانين لا تجد تطبيقا فعليا ناجعا على أرض الواقع، وهو ما يفرغها من محتواها التشجيعي، خاصة في ظل غياب آليات مراقبة وتقييم واضحة وشفافة للأداء المؤسسي في هذا المجال، وبالتالي فإن غياب رؤية استراتيجية شاملة للترويج السياحي وضعف إشراك القطاع الخاص، يحد من فعالية السياسات العامة الموجهة نحو تطوير السياحة كقادرة للتنمية الاقتصادية.

الاقتراحات:

تتوقف مجابهة التحديات التي تواجه تطور الاستثمار السياحي على مقارنة متعددة الأبعاد، قانونية وإدارية، قائمة على ما يلي:

- مراجعة وتحديث الإطار القانوني المنظم للاستثمار السياحي بما يضمن الانسجام والتكامل بين مختلف النصوص، وبما يراعي خصوصية هذا القطاع وأبعاده البيئية والثقافية.
- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال رقمنة المسار الاستثماري واعتماد الشباك الموحد الفعلي.
- ضمان الشفافية والفعالية في منح العقار السياحي عبر آليات مراقبة مستقلة، وتحت إشراف جهات رقابية وطنية مختصة.
- تفعيل دور الهيئات الاستشارية والمجالس الجهوية للسياحة لضمان التسيير اللامركزي للمشاريع السياحية وتحقيق التنمية المتوازنة.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجعل القطاع السياحي مجالا مفتوحا للمبادرات الاستثمارية المبتكرة.

5. قائمة المراجع والمصادر:

1.5. النصوص القانونية:

- مرسوم رئاسي رقم 20-442، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتضمن التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020، ج ر، عدد 82، صادر في 30 ديسمبر 2020.

- قانون رقم 18-22، مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر، عدد 50، صادر في 28 جويلية 2022.
- قانون رقم 03-01، مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج ر، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003.
- قانون رقم 03-02، مؤرخ في 17 فيفري 2003، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج ر، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003.
- قانون رقم 03-03، مؤرخ في 17 فيفري 2003، يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج ر، عدد 11، صادر في 19 فيفري 2003.

2.5. الكتب:

- محمد فريد عبد الله وآخرون، استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، دار الأيام، عمان، الأردن، 2016.
- عطوي فوزي، السياحة والتشريعات السياحية الفندقية في لبنان والبلاد العربية، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.
- عدلي عصمت، الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، ط 1، دار الراية، عمان، الأردن، 2008.

3.5. الرسائل والمذكرات الجامعية:

- كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- قويدر لويذة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010.
- دولي سعاد، آليات ترقية السياحة في الجزائر وأثارها على التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2014.
- بودي عبد القادر، أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر - السياحة بالجنوب الغربي - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006.
- موهوب صالح، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- زباني غوتي بومدين، مكانة السياحة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة - حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2000.

4.5. المقالات العلمية:

- يحيى إلهام، بوحديد ليلي، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، مجلة دفاتر البحوث العلمية، مجلد 03، عدد 02، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تيبازة، الجزائر، جوان 2015.
- خالفي علي، خيرى محمد، دور الاستثمار السياحي في تطوير القطاع السياحي الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلد 10، عدد 01، 2019، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، جانفي 2019.
- بن عيسى الأمين، الإطار القانوني للاستثمار السياحي وانعكاساته على الوضع الاقتصادي في الجزائر، مجلة القانون الدولي والتنمية، مجلد 10، عدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، جوان 2022.
- معراج هوارى، جردات محمد سليمان، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية - حالة الاقتصاد الجزائري -، مجلة الباحث، مجلد 03، عدد 03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2005.